مواطنون في كربلاء يشكون تزايد "بيوت التجاوز" وتحوّل بعضها لأوكار دعارة

كربلاء / آكانيوز

- يشكو مواطنون في محافظة كربلاء تزايد "بيوت التجاوز" التي تسكنها غالبية كبيرة من العوائل المهجّرة التي قدمت إلى كربلاء بعد توتر الوضع الأمني في مدنهم وخاصة بغداد وديالى وتلعفر والمحافظات الجنوبية الفقيرة، مشيرين إلى تحوّل البعض منها إلى أوكار لممارسة الدعارة.

ويقول المواطن سمير الشكرجي وهو من سكان المدينة الأصليين لوكالة أنباء كردستان (آكانيوز) إنّ "ظاهرة بيوت التجاوز كارثة حلّت على هذه المدينة الآمنة وتسببت لها بالفوضى والمشاكل التي لا تنتهي".

وبين أن "سكان أحياء التجاوز غير مرغوب بهم داخل المدينة، فهم يسلبون حقوق الآخرين من السكان الأصليين وينافسوهم في كل شيء في الصحة، التعليم والخدمات الحياتية".

فيما يوضح مواطن آخر اسمه محمد حيدر، بأنه "صادف قبل أسبوع موقفاً غير أخلاقي أقدمت عليه إحدى المواطنات الساكنات في بيوت التجاوز المقابلة لبيته المشيد على أرض أصولية، حيثُ عملت وبحسب قوله "على محاولة استدراجه لممارسة الدعارة معه".

ويقول حيدر "كان موقفاً غريباً يشوّه من صورة كربلاء المقدسة، فهذه هي مساوئ بيوت التجاوز التي ملأت المدينة في كل مكان وأصبحت المدينة في عشوائية وفوضى كبيرة".

ويضيف لـ(آكانيوز)ان "الكثير من العوائل المهجّرة إلى كربلاء تسكن أحياء التجاوز وتفعل ما تشاء دون رقيب أو حسيب، وكان عليهم احترام قدسية وجمالية هذه المدينة وليس الإساءة لها".

فيما يشير مواطن ثالث عرّف عن اسمه بأبي قاسم الشمري إلى إنّه "من الأفضل إيجاد الحلول السريعة لأحياء التجاوز، من خلال إزالتها وتعويض المستحقين بقطع سكنية منتظمة، فهم اليوم يستغلون المساحات الخضراء والأماكن المخصصة للأندية الرياضية وبناء المدارس والأسواق الضرورية للأحياء السكنية الأصولية".

وأكمل حديثه لـ (آكانيوز)، "أؤكد للجميع بأن سكان التجاوز ليسوا من سكان كربلاء الأصليين وإنما من العوائل المهجرة التي هربت من العمليات الإرهابية"، مشددا على ضرورة ان "تجد الحكومة حلا سريعا لهذا الموضوع".

أما المواطنة علياء عبد الزهرة فتبين لـ (آكانيوز) بأنّ "بيوت التجاوز ظاهرة غير حضارية ابتليت بها كربلاء بعد سقوط النظام السابق، حيث لم يتجاوزا على الأراضي فحسب وإنما على خدمات الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يسبب ضغطاً للمدينة".

وتتابع حديثها، "من الأجدر على العوائل المهجرة إلى كربلاء، العودة إلى مدنها بعد استتباب الأمن فيها".

ولم تخفِ إحدى العوائل المهجرة في كربلاء من رغبتها في العودة إلى بيتها الخاص بمحافظة ديالى، وقال ربّ العائلة وهو أبو مشتاق في حديث لـ (آكانيوز) "نحن مضطرّون إلى اللجوء في مدينة كربلاء فهي أكثر أمناً من مدينة بعقوبة، لقد تركنا كل شيء هناك وسكنا في بيوت التجاوز بكربلاء لعدم استطاعتنا شراء أرض أصولية أو تأجير بيتاً يأوي عائلتي المكونة من ثمانية أفراد".

ويلفت أبو مشتاق، "صحيح إن بيوت التجاوز غير منتظمة وعشوائية وأغلب سكانها لا يعيرون أهمية لنظافة المدينة، إلا إن أغلبهم مضطر للبقاء حتى يحين موعد العودة إلى بيوتنا التي حرمنا منها".

ومن جانب آخر، فقد أشارت بلقيس الشريفي رئيس لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس محافظة كربلاء في تصريح سابق لـ (آكانيوز)، إلى إنّ "هنالك رغبة قوية من مجلس محافظة كربلاء بإخراج العوائل المهجرة من المدينة وإجبارهم على العودة لمدنهم الأصلية بعدما استتبّ الأمن فيها".

كما ويؤكد رئيس مجلس محافظة كربلاء محمد الموسوي على "ضرورة إيجاد حل لمشكلة بيوت التجاوز"، فيما يرجع محافظ كربلاء آمال الدين الهر "قلة الخدمات وحاجة المدينة للتخصيصات المالية لتزايد أعداد الساكنين في المحافظة" وأغلبهم من العوائل المهجرة التي تسكن الأحياء العشوائية.

وما يلفت النظر إليه بأنّ الحكومة المحلية تقوم بين فترة وأخرى بإزالة أحياء التجاوز التي تعاود من جديد في منطقة أخرى، وكثير ما يشير الكربلائيون إلى إن بقاء بيوت المتجاوزين تخدم مصلحة السياسيين وتمنحهم فرصة الثقة الشعبية للحصول على مكاسب إضافية وتقلد مناصب حكومية جديدة.

بغداد تسعى لاستحداث ٢١ وحدة إدارية قبيل انتخابات الأقضية والنواحي

بغداد/ المدى

كشفت محافظة بغداد عن سعيها لاستحصال موافقة مجلس الوزراء على استحداث ٢١ وحدة إدارية قبل موعد إجراء انتخابات مجالس الاقضية والنواحي.

وقررت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية تأجيل إجراء انتخابات مجالس الاقضية والنواحي إلى نهاية العام الحالي بسبب الخلافات السياسية.

ويمارس أعضاء مجالس الاقضية والنواحي مهام عملهم دون إجراء انتخابات لاختيارهم رغم إنه كان من المفروض اختيار أعضاء جدد بعد ستة أشهر من إجراء انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩.

وقال النائب الأول لمحافظ بغداد محمد الشمري في تصريح صحفي، إن "هناك مقترحا قدم إلى مجلس الوزراء بانتظار المصادقة عليه يتضمن زيادة عدد الاقضية في العاصمة بغداد ٢٠ قضاءً لتغطية الزيادة في الرقعة الجغرافية".

وأوضح أن "المقترح تضمن أيضا زيادة عدد النواحي إلى ٤٠ ناحية بحيث يصبح عدد الوحدات الإدارية في بغداد ٦٠ وحدة إدارية بدلا من ٣٩ وحدة إدارية".

وتابع الشمري أن "بعض الاقضية في العاصمة بغداد توسعت مناطقها وباتت غير قادرة على إدارتها ومنها قضاء بغداد الجديدة الذي يشرف في الوقت الحالي وفقا لزيادة رقعته الجغرافية على منطقة المعامل التي تمتد إلى حدود محافظة ديالى".

وتتركز الخلافات بشان قانون ٣٦ الذي ينظم عملية انتخابات الأقضية والنواحي.

وكان إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجالس الاقضية والنواحي على رأس المطالب التي خرج من أجلها محتجون في معظم المدن العراقي منذ شهر شباط/فبراير الماضي.

كركوك تعيد افتتاح جسر الشهداء بعد سنوات عدة وتعدّ سوقاً للباعة المتجوّلين

الديوانية/السومرية نيوز

أعلنت إدارة محافظة كركوك، أمس الخميس، عن افتتاح جسر الشهداء بعد سنوات على إغلاقه، وفي حين منعت تواجد الباعة المتجولين فيه، وأكدت انها تعمل على نقلهم إلى سوق خاصة للباعة المتجولين وسط المدينة.

وقال مسؤول إعلام المحافظ دلير صمد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم افتتح أمس، جسر الشهداء مجدداً بعد سنوات عدة على إغلاقه لدواع أمنية"، مبينا أن "المحافظة منعت تواجد الباعة المتجولين على الجسر كون قائممقامية كركوك تعمل على إعداد أماكن خاصة تتيح لهم مزاولة أعمالهم فيها".

وأضاف صمد أن "الجسر يعد من أقدم الجسور الموجودة في كركوك"، مشيرا إلى أن "أهالي كركوك يدركون أهمية هذا الجسر وقيمته".

من جانبه، قال قائممقام كركوك كامل الصالحي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "محافظة كركوك خصصت أماكن ومحال تجارية للباعة الذين يتواجدن على طول الجسر للحد من تجاوزاتهم على منطقته"، مضيفاً أن "تعليمات المحافظ بهذا الصدد واضحة، وتشمل الجميع ضماناً لانسيابية الحركة على الجسر".

وأوضح الصالحي أن "الإدارة المحلية تستعد لنقل الباعة المتجولين إلى المجمع الذي خصصته لهم قرب كراج ليلان وسط كركوك"، محذرا أولئك الباعة من "اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم في حال مخالفتهم للقرار".

وتابع الصالحي أن "المجمع يتألف من ٦٠٠ متجر في منطقة جسر الشهداء والمجيدية قرب ساحة التآخي (كراج ليلان) وسط كركوك"، لافتاً إلى أن "محلاته ستوزع على الباعة المتجولين بالقرعة".

يذكر أن محافظة كركوك كانت أطلقت في وقت سابق حملة لرفع الكتل الكونكريتية والتجاوزات في عموم المناطق المتجاوز عليها، كما هدمت العديد من الدور والمحال التي كانت مبنية بصورة غير قانونية، ووعدت بإجراءات مشددة ضد المتجاوزين على أملاك الدول.

الديوانية تتسلّم أول محطة لقياس تلوّث الهواء بكلفة ٦٠٠ مليون دينار

كركوك/ المدى

أعلنت مديرية بيئة الديوانية، أمس الخميس، عن تسلم أول محطة متطورة لقياس نسبة تلوث الهواء، بكلفة ٦٠٠ مليون دينار عراقي.

وقال مدير بيئة الديوانية حيدر عناج في حديث صحفي، إن "وزارة البيئة وضمن خطتها الاستثمارية للعام الحالي زودت المحافظة بمحطة متطورة جداً لقياس تلوث الهواء بكلفة بلغت نحو ٦٠٠ مليون دينار".

وأضاف عناج أن "المديرية ستباشر بعمليات قياس نسب الغازات الملوثة في الهواء والمسببة للأمراض المختلفة مثل أوكسيد الكربون واكاسيد النتروجين لتحديد مدى تجاوزها للنسب المثبتة عالمياً من خلال هذه المحطة التي تدخل في خدمة بيئة المحافظة للمرة الأولى"، مبيناً أن "عمليات القياس تهدف إلى إعلان التجاوزات على البيئة وإيجاد حلول جذرية لأسباب ارتفاع التلوث".

وأشار عناج إلى "وجود ملوثات خطرة في الهواء نتيجة ارتفاع أعداد المركبات بشكل مضاعف وقرب معامل كثيرة تنفث غازات سامة من المدن المأهولة"، مؤكداً أن "المحطة تضم منظومة لرصد الأنواء الجوية مما يساهم في تحديد الطقس في المدينة بشكل دقيق".

وتتعرض محافظة الديوانية، ١٨٠ كم جنوب بغداد، لعواصف ترابية بشكل مستمر وارتفاع نسبة الوقود المحترق سواء من المركبات أو المولدات الكهربائية الصغيرة والكبيرة.

وكان مركز دراسات الحرب في نيويورك قد أصدر تقريراً دولياً أشار إلى أن البيئة العراقية تحتوي في غبارها على ٣٧ نوعاً من المعادن ذات التأثير الخطر على الصحة العامة، إضافة إلى ١٤٧ نوعاً مختلفاً من البكتيريا والفطريات التي تساعد على نشر الأمراض

استقالة رئيس جامعة تكريت بعد اعتراض على اجتثاث ١٤٠ تدريسياً وموظفاً

تكريت / المدى

أكد مصدر في رئاسة جامعة تكريت، أمس الخميس، أن رئيس الجامعة استقال من منصبه اعتراضاً على اجتثاث نحو ١٤٠ موظفاً وتدريسياً في الجامعة.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رئيس جامعة تكريت علي صالح حسين قدم طلب إعفاءه من منصبه إلى وزير التعليم العالي علي الأديب"، مؤكداً أن الأخير وافق على الطلب. وعزا المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه السبب إلى اعتراض حسين على قرار اجتثاث نحو ١٤٠ تدريسياً وموظفاً من الجامعة".

وتولى علي صالح حسين منصب رئيس جامعة تكريت قبل نحو عامين، بعد أن كان عميد كلية التربية في الجامعة نفسها، حيث تولى منصبه بعد إحالة سلفه ماهر علاوي إلى التقاعد.

وكان رئيس مجلس شيوخ صلاح الدين خميس ناجي جبارة أكد، في الـ١١ من تشرين الأول الجاري، أن عدداً من موظفي مصافي نفط الشمال وجامعة تكريت ومؤسسات أخرى سيحالون إلى التقاعد أو الطرد من وظائفهم، بسبب عملهم في دوائر أمنية أو ديوان الرئاسة المنحل. يذكر أن الحاكم المدني الأميركي للعراق بول بريمر، حل حزب البعث الذي كان يقوده الرئيس السابق صدام حسين، بعد دخول القوات الأميركية إلى العراق سنة ٢٠٠٣ وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، ثم تم تغيير الاسم إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش العراقي مع المؤسسات التابعة له

محافظة بغداد تنتقد استخدام "العسكرة" في رفع التجاوزات على الأملاك العامة

بغداد/ متابعة المدى

انتقد مجلس محافظة بغداد، أمس الخميس، استخدام "العسكرة" في رفع التجاوزات على الأملاك العامة، مشدداً على ضرورة أن تكون الإجراءات المتبعة قانونية وإنسانية.

وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي في بيان صدر اليوم عن المجلس، وتلقت المدى نسخة منه، إن "عمليات التجاوز والاعتداء التي يتعرض لها بعض المتجاوزين على أملاك العامة مرفوضة رفضاً قاطعاً"، مبيناً أن "الجهات التنفيذية تستخدم العسكرة في رفع هذه التجاوزات".

وأضاف الزيدي أن "هناك ٢٥٠ ألف عائلة متجاوزة على أملاك الدولة، إلا أن الإجراءات المتخذة لرفع تلك التجاوزات غير قانونية وغير إنسانية"، مشدداً على "ضرورة أن "تكون الآلية شفافة، وبطريقة طوعية لتعكس ثقافة الدولة الجديدة التي تحمي حقوق وكرامة المواطن التي كفلها الدستور". وطالب رئيس مجلس محافظة بغداد الحكومة بـ"توفير بدائل مناسبة لتعويض المتجاوزين مع المحافظة على الوجه الحضاري للعاصمة بغداد"، مؤكداً أنه "تم تشكيل لجنة عليا لرفع التجاوزات برئاسة محافظة بغداد تأخذ على عاتقها إيجاد آليات حماية المتجاوزين وتعويضهم".

وتعتبر أمانة بغداد أن كافة التجاوزات التي يقوم بها المواطنون على الأراضي أو المقرات الحكومية ومؤسسات الدولة تشكل تجاوزاً على التصميم الأساسي للمدينة وتشوه منظرها، لأنها تؤثر على الخدمات العامة. وتعد قضية التجاوز على أراضي الدولة وعقاراتها مشكلة منتشرة في معظم الوحدات الإدارية في العراق والتي أدت إلى تشويه التصميم الأساسي لمحافظة بغداد والمحافظات الأخرى، وحدثت معظم تلك التجاوزات بعد الحرب في عام ٢٠٠٣، عندما استولى السكان على عقارات وأراض كانت تعود ملكيتها لدوائر أمنية أو تابعة لحزب البعث أو قادة الدولة السابقين، في حين لا تزال المؤسسات العراقية المختلفة تتقدم بقضايا أمام المحاكم لاستردادها.

وزارة الإعمار: (٣٥) شركة تتنافس للفوز بمسابقة تصميم وحدات سكنية واطئة الكلفة

بغداد(الاخبارية)..

أكد الوكيل الأقدم لوزارة الإعمار والإسكان استبرق الشوك، أن هناك (٣٥) متنافساً يمثلون شركات ومكاتب استشارية ودوائر حكومية منها (١٨) متنافساً يمثلون شركات عالمية شاركت في مسابقة تصميم وحدات سكنية اقتصادية واطئة الكلفة التي أعلنتها وزارة الإعمار والإسكان عبر وسائل الإعلام كافة في وقت سابق من العام الحالي.

وقال الشوك انه تم تخصيص مليارى دولار ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ من أجل إنجاز هذا المشروع المهم بعد موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على مقترح وزارة الإعمار والإسكان المتضمن إنشاء وحدات اقتصادية وفق أسس علمية سليمة تضم كافة الخدمات المرافقة وتكون مناسبة من حيث السعر والإدامة والجودة وتوفر سكناً كريماً ولائقاً للأسرة العراقية، مضيفاً أن الوزارة شكلت لجنة تحكيم من الخبراء تضم نخبة من المهندسين المعماريين والاقتصاديين من أجل دراسة التصاميم المقدمة من قبل الجهات المتنافسة واختيار الأفضل من بينها مع الأخذ بالاعتبار أن يكون التصميم المقدم مراعياً لطبيعة المناخ العراقي وأن يكون صديقاً للبيئة وتدخل في تنفيذه مواد متوفرة في الأسواق مع التأكيد على إدخال تقنيات هندسية متطورة فيه.

وأشار إلى أن هذا المشروع سيكون جاهزاً للتنفيذ عام ٢٠١٢ بعد أن أُدخل ضمن خطة الوزارة وتم تخصيص المبالغ اللازمة له، مبيناً أن المشروع سيخدم شريحة كبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود وميسوري الحال، كما أن المشروع لا يقتصر على مراكز المدن بل سيشمل القرى والأرياف.